

الأخلاقيات التطبيقية: أخلاقيات البحث العلمي نموذجاً

د. نجاح أبو القاسم زايد
كلية الآداب - جامعة الزاوية

مقدمة:

دخلت البشرية حقبة جديدة فريدة من نوعها؛ بسبب تسارع وثيرة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حقق طفرات معرفية، فتحت آفاقاً جديدة أمام الإنسان المعاصر، سواء في مجال العلوم الفيزيائية أو البيولوجيا المعاصرة، أو المعلوماتية والاتصال... إلى درجة أصبح معها العلم قادراً على تغيير الطبيعة، وتغيير الكائنات الحية بما فيها الإنسان؛ لأنَّ العلم المعاصر يمتلك سلطات جديدة ناشئة عن تطور التقنيات في ميدان الطب وعلوم الحياة والهندسة الوراثية، ممَّا ينبئ بتحوُّلات جذرية في علاقة الإنسان بجسمه وبهويته وبمستقبله وبقيمه، وممَّا يجعله لا يبعث بالضرورة على التفاؤل والثقة كما هو الحال عبر تاريخه. بل أصبح يرتبط بالقلق والخوف من المستقبل الذي يرسم ملامحه، حيث يحتمل أن يؤدي إلى كوارث جديدة للبشرية، نتيجة التدخل مثلاً في مكوّنات المادة الوراثية للإنسان و تعديلها، أو نتيجة لفقدان الطبيعة لتوازنها بسبب التلوث و الانحباس الحراري، أو نتيجة لتكنولوجيا المعلومات، والحرب المعلوماتية والواقع الافتراضي... إلخ.

وكل هذا عَجَّل بعودة الأخلاق إلى الواجهة، وطرح إشكالية أخلاقية جديدة، وتنامي الاهتمام بالقضايا الأخلاقية الجديدة، وبخاصة في العقدين الأخيرين إذ ظهرت الأخلاقيات التطبيقية لتقترح مقاربة فلسفية متجدّدة لتمفصل النظرية الأخلاقية مع الممارسة، وتسعى لتنظيم الممارسة داخل مختلف ميادين العلم والتكنولوجيا، وما يتصل بها من أنشطة اجتماعية واقتصادية ومهنية، وتعمل على حل المشاكل الأخلاقية التي تطرحها تلك الميادين لمعالجة قضايا داخل المستشفيات ومختبرات الطب والبيولوجيا (زرع الأعضاء، والاستنساخ، الموت الرحيم، تحسين النسل) أو

المقاولات في علاقتها باستغلال الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو الهيئات الحكومية وعلاقتها بالفساد والتزوير، والقضايا الناتجة عن الصراعات الدولية من مثل الخطاب الجديد لحقوق الإنسان، ومفهوم الحرب العادلة... إلخ.

وبالجملة فالأخلاقيات التطبيقية تهتم بمختلف ظروف الحياة التي تطرح أسئلة أخلاقية، ويبرز ميدان "أخلاقيات المهنة" كأحد أهم ميادين الأخلاقيات التطبيقية باعتباره ضرورة تفرضها متطلبات العصر، ومبادئ التطور إذ لا يمكن لأي مهنة أن تتطور دون العناية بأخلاقيات ممارستها التي تضبط سلوك المنتمين لها، وتحمي جميع أصحاب المصالح، وتحفظ حقوقهم سواء كانوا مستفيدين أو ممارسين إلى جانب حماية البيئة التي يعمل فيها هؤلاء، وتعد أخلاقيات البحث العلمي من المسائل المهمة التي تطرح بقوة في ظل التطور العلمي، وما يتطلبه من ضوابط أخلاقية، ولا شك أن هذا الموضوع يستحق الكثير من الاهتمام، لذلك كان النموذج الذي وقع عليه الاختيار في هذا البحث الذي سيكون مرتباً على النحو التالي:

أولاً: الأخلاقيات التطبيقية:

1. مفهوم الأخلاق:

الخلق لغة: "العادة والطبع والسجية والمروءة والدين"⁽¹⁾:

والأخلاق اصطلاحاً: تعني عادات يكتسبها الفرد نتيجة تعرضه لمؤثرات الأسرة والمجتمع والبيئة، وتنطبع في نفسه ويمثلها في تصرفاته في المواقف المختلفة، ويعرفها آخرون بأنها: ما يجب أن تفعله، وتحديد أكثر أن تعرف التصرف الصحيح وما التصرف الخاطئ، ثم تفعل ما هو صحيح⁽²⁾.

تتميز الأخلاق - باعتبارها معرفة - عن سائر المعارف العلمية بأن لكل علم من العلوم موضوعاً يتناول جانباً معيناً من جوانب النشاط، فسلطان الكيمياء مثلاً لا يجاوز بعض جوانب وجود العالم الكيميائي، ولا يفيض عن هذه الجوانب التي يمكن تحديدها تحديداً موضوعياً، أمّا الأخلاق فموضوعها شامل كلي، يتطلع إلى مراقبة شاملة موصولة، إنها لا تعترف باختصاص كاختصاص الكيمياء، بل تلح في

أن يشمل نطاقها حياة الكيميائي الخاصة، ويجاوزه إلى مجال حياته التقنية وعمله العملي، وهذا يعني أنه من الممكن استخدام كل علم، واستخدام كل صناعة أو تقنية على وجهه قد يكون حسناً أو سيئاً، ويرجع القول الفصل في كل ذلك إلى الأخلاق التطبيقية، التي تحدد أشكال الواجب بالإضافة إلى الظروف الراهنة المحددة، فينشأ ما يسمى (علم الأخلاق العملية)، أو (علم الواجب).

وكمثال آخر على ذلك الأخلاق الطبية التي تثير سؤالاً حول إمكانية اعتبارها معايير ثابتة، قابلة للتطبيق في كل مكان وزمان، فمن الأمور المثيرة للجدل في المجال الطبي (الهندسة الوراثية) التي قدّمت بعض الحلول التي لم يكن السهل الحصول عليها من قبل، غير أنّها تطرح كثيراً من المخاطر، فما الذي يمكن أن يحدث لو أنّ العلماء توصلوا إلى نتائج خاطئة أدت إلى تشكيل مخلوق لا يمكن التخلص منه، ثم إلى أي حد يمكن أن يصل العلماء في كشفهم عن أسرار الحياة البشرية؟ ومن هو الشخص أو المؤسسة؟ التي لها الحق في تقرير إذا ما كانت تجارب العلماء آمنة، أو تحمل طابعاً أخلاقياً؟ وإلى أي حد يمكن لتلاعبنا بالجينات ولتحكمنا فيها أن يؤثر على نظرتنا لأنفسنا ولموقعنا في هذا الكون؟

لقد وجد الإنسان نفسه يتحوّل إلى مجرد رموز وراثية يمكن عن طريق حلها معرفة تكوينه الوراثي، ومن ثم السيطرة عليه، وهنا سيطرت عليه فكرة أثارت الرعب عند الكثير من المعارضين، وهي أنّ مصيره أصبح في يد العلماء. فهل يمكن أن يسمح باستمرار مثل هذه التجارب الوراثية؟ أم يجب منعها؟ وهل من حقنا أن نحدّد مصير الأجيال القادمة سواء بقبولنا لاستمرار التجارب أو بمنعنا لها؟⁽³⁾

إنّ كل هذه الأسئلة ترتبط بموقف الإنسان الأخلاقي من مفاهيم مثل الضمير والمسئولية، والوجود الإنساني، وقدسيتها الحياة وكرامة الإنسان وغيرها، فضلاً عن أنّها تجعل الإنسان مجرد ظاهرة كونية كغيرها من الظواهر، أو مجموعة من العناصر الكيميائية.

ولا تستطيع الفلسفة أن تقف موقف المتفرج أمام مشكلات بالغة الأهمية على هذا النحو، لذلك لا بد أن تخرج عن إطار (النظر) والتأمل المجرد لتندمج في واقع هذا العالم، وتثبت أن لها دوراً في حياتنا ومستقبلنا، كما كانت تفعل دائماً، إنها متجددة وحيوية ومسايرة للعصر، لذلك فقد أسهمت في هذه المجالات العلمية الجديدة عن طريق (الأخلاق العملية) لتجيب كثير من التساؤلات التي تثيرها هذه العلوم، التي ربما لم يجد العالم أو الطبيب الوقت الكافي للإجابة عنها، رغم أنها قد تواجهه وتقلقه كل يوم، ولكن الفلسفة مهمتها أن تساعد الإنسان على أن يجد إجابة عن تساؤلاته، فهل نجحت في ذلك؟ أم أن المحاولة في حد ذاتها تكفي؟

تثير تكنولوجيا البيولوجيا الطبية مجموعة من الأسئلة الأخلاقية، التي تحتاج الإجابة عنها لتحليل فلسفي، وهي من الأهمية بحيث تتوقف على إجابتها الأحكام الأخلاقية والدينية والقانونية المرتبطة بموضوعات مثل (تكنولوجيا الإخصاب)، و(الهندسة الوراثية) و(الاستنساخ الحيوي). وأن أسئلة مثل: متى تبدأ الحياة؟ وما هي المعايير التي يحدّد على أساسها أن الكائن البشري إنسان؟ ولماذا تعد حياة الإنسان مقدّسة من دون الكائنات؟ تثير موضوعاً ارتبط منذ زمن ليس ببعيد بقضية الإجهاض، الذي سمحت به الحكومات في الغرب، رغم اعتراض رجال الدين المسيحي، ولكن الأمر يختلف الآن، فقد اتسعت الدائرة لتمس المعامل التي كان يدافع عنها الدين، وهي الإنجاب الذي تحوّل إلى عملية تكنولوجية - كما يعتقد البعض - بعد أن كان إنسانياً مئة بالمئة، والمهم في الأمر أن المسألة لم تعد مقتصرة على رجال الدين، بل دخلت مجال القانون والتشريع وأروقة البرلمانات ومكاتب السياسيين الذين وجدوا أنفسهم أمام معضلة أخلاقية فلسفية، ممّا دفعهم إلى طرح المشكلة أمام المجتمع ككل، مستعينين بالفلاسفة ورجال الدين والقانونيين وغيرهم من علماء الاجتماع والنفس⁽⁴⁾.

لقد سعت الفلسفة من خلال دراسة (الأخلاق) إلى فهم الإنسان ومكانته، وقد اختلف اهتمام الفلاسفة بالإنسان من عصر إلى آخر، ولكن الهدف كان دائماً هو

الارتقاء بالإنسان من المستوى الحيواني إلى أعلى درجات الرقي الفكري والروحي بمقدار ما تسمح به قدراته وملكاته.

بالمثل الأخلاقية المتعلقة وحدها يمكن الوصول إلى علاقة سوية بالواقع، وبهذا الطريق يمكن للإنسان والمجتمع اكتساب القوة التي يمكن استعمالها في السيطرة على الأحداث، فلا يمكن للحضارة أن تتجدد إلا إذا نشأت في عدد من الأفراد نزعة عقلية جديدة مستقلة عن تلك السائدة بين الجمهور نزعة عقلية تكتسب التأثير تدريجياً على النزعة الجماعية وفي النهاية تطبعها بطابعها فلا سبيل إلى النجاة من الهمجية إلا بحركة أخلاقية⁽⁵⁾.

2. مفهوم الأخلاق التطبيقية:

هي مجموعة من القواعد الأخلاقية العملية المجالية، تسعى لتنظيم الممارسة داخل مختلف ميادين العلم والتكنولوجيا، وما يرتبط بها من أنشطة اجتماعية واقتصادية ومهنية، كما تحاول أن تحل المشاكل الأخلاقية التي تطرحها تلك الميادين، لا انطلاقاً من معايير أخلاقية، بل اعتماداً على ما تم التوصل إليه بواسطة التداول والتوافق، وعلى المعالجة الأخلاقية للحالات الخاصة والمعقدة أو المستعصية⁽⁶⁾.

ثانياً: ميادين الأخلاقيات التطبيقية.

1. البيواتيقا: أخلاقيات الطب والبيولوجيا.

والتي ترتبط بميدان علوم الحياة، وما يطرحه من تساؤلات تتعلق بالإنتاج الصناعي بعد تبلور ما يعرف بتكنولوجيا الحياة من شاكلة: هل يتم الإنجاب دون جنس؟ مثلما يتم الجنس دون إنجاب (يتم الحديث عن تقنيات الإنجاب السلبية والإيجابية)، هل يمكن تعمد إنجاب اليتامى في حالة تخصيب الزوجة بمنى زوجها بعد وفاته؟ (إعادة النظر في عوائد ومفاهيم درج عليها البشر لآلاف السنين مثل مفهوم العائلة ومفهوم الأمومة من قبيل: هل يقبل الأطباء على مفهوم البنوة ومفهوم الهوية البيولوجية؟) أو الموت الرحيم بانتزاع أجهزة التنفس عن المرضى الذين يعانون من غيبوبة طويلة الأمد رحمة بهم؟ أم يواصلون إبقاءهم أحياء بشكل اصطناعي؟

2. أخلاقيات البيئة.

التي ترتبط بميدان البيئة وما يطرحه من تساؤلات: هل ستستمر موارد البيئة دون نفاذ؟ كما تنم عن ذلك الطريقة التي نستغل بها تلك الموارد، وهل تعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية أو للحفاظ على موارد البيئة؟ وما هو الإنسان الجديد الذي تبشر به الفلسفة البيئية؟

3. أخلاقيات الاقتصاد.

التي ترتبط بميدان الحياة الاقتصادية، وما رافقها من تزايد في الطلب على الأخلاق تحت عناوين مختلفة مثل (أخلاقيات المقاول)، و(أخلاقيات التجارة والأعمال).

4. أخلاقيات المعلومات:

التي ترتبط بميدان التكنولوجيا المعلوماتية التي تشمل مختلف التقنيات التي تخص إنتاج وجمع وحفظ ونشر وبيث واسترجاع المعلومات، إلى جانب ظهور مجموعة من المفاهيم التي تتم عن التحولات العميقة التي حصلت في المجتمعات المعاصرة، وعلى رأسها مفهوم "إنتاج المعرفة".

5. أخلاقيات الإعلام والاتصال:

التي ترتبط بميدان الثورة التكنولوجية الحاصلة في ميدان وسائل الإعلام في تقاطع مع الثورة المعلوماتية.

6. أخلاقيات التكنولوجيا:

التي تلتقي في إطارها جملة من الميادين الفرعية مثل (أخلاقيات تكنولوجيا الحياة)، و(أخلاقيات تكنولوجيا الفضاء)، و(أخلاقيات التكنولوجيا العسكرية)، وهذه الميادين تتفرع بدورها إلى ميادين أخرى، وي طرح كل ميدان من هذه الميادين إشكالية أخلاقية نوعية إضافة إلى المشاكل الأخلاقية العامة التي تطرحها علاقة الإنسان بالتقنية.

7. أخلاقيات تكنولوجيا الفضاء.

تطرح مسألة القواعد الأخلاقية في إطار التعامل مع هذا المجال الواسع الذي يرتبط بكثير ممّا يحدث في عالمنا المعاصر، وأصبح هو الآخر يطرح تساؤلات من شاكلة: إلى متى سيستمر استغلال الفضاء حكراً على دول معينة؟ وهل سيأتي زمان يقسم فيه الفضاء إلى مناطق نفوذ، ويسطر بالحدود كما حصل بالنسبة للبر والبحر؟ وغيرها.

8. أخلاقيات المهنة.

تعد الأخلاقيات المهنية حقلاً واسعاً للتساؤلات الأخلاقية، نظراً لكون كل القطاعات المهنية في المجتمعات المعاصرة معنية بها مبدئياً: الطب، الهندسة، التجارة والأعمال، الصحافة، التربية والتعليم، الإدارة و التسيير، المهن الحرفية وغيرها⁽⁷⁾.

أثبتت مبحث الأخلاقيات التطبيقية أنّ عصر الفيلسوف الموسوعي، أو الباحث العصامي قد ولى وترك المجال للتفكير الجماعي والدراسات والبحوث التي يجريها باحثون ينتمون لتخصصات متعددة ومختلفة، أمّا الجذور النظرية التي يرجع إليها الفكر الأخلاقي الجديد - الفكر الذي تبشر به الأخلاقيات التطبيقية - فيرجعها الباحثين إلى المرحلة اليونانية، سواء تعلق الأمر بالثورة الطبية والبيولوجية، أو بالثورة الأخلاقية المصاحبة لها. بالنسبة للمستوى الأول يربط بعض الباحثين الثورة الطبية البيولوجية بالأساطير اليونانية التي تتناول موضوع الإنسان القوي، بينما يحيل بعض الباحثين في إطار نظرية تحسين النسل إلى أفلاطون واقتراحه في جمهوريته تزويج الأقوياء من الجنسين بعضهم ببعض، وتعقيم الضعاف والتخلص من العجزة كإحدى السبل لتحقيق المجتمع المثالي. أمّا المستوى الثاني فيتم الإحالة بشأنه إلى أبو قراط الذي أنشأ قسماً ضمّنه بعض القواعد الأخلاقية التي تقوم على الحيطة والحذر والحكمة والتعقل، والتي تعد موجهاً أخلاقياً للممارسات الطبية.

وفي عصر الأنوار نستطيع العثور على جذور أخرى للفكر الأخلاقي الجديد عند بيكون، الذي كان يدعو للسيطرة على الطبيعة بواسطة العلم، وديكارت الذي يؤكد أنه بالعقل يمكن للإنسان أن ينفذ إلى أعماق كل العوالم، ولوك الذي كان يدعو للحد من سلطان الحكام، و كانط الذي انطلق من أخلاقيات الواجب ليؤكد أن الكرامة خاصة تميز البشر عن غيرهم من الكائنات⁽⁸⁾.

ثالثاً: أخلاقيات المهنة.

أ. مفهوم المهنة.

المهنة كلمة ذات مدلول وصفي، تشير إلى مجموعة من السمات الأساسية التي تتصف بها كثير من المهن، مثل الطب والمحاماة وتتطلب درجة عالية من المهارة القائمة على المعرفة المتخصصة، كما تعرف بأنها عمل منظم، يقتنع به الإنسان، ويحاول أن ينهض من خلاله بمطالب وظيفية محددة، أو هي عمل مهني راقى، يتطلب نوعاً من القدرات الفنية التي يمكن تحقيقها عن طريق إعداد مهني خاص يشمل على إعداد أكاديمي وتدريب عملي.

وهي تختلف عن مفهوم الحرفة التي هي عمل يدوي يمارسه العامل، إما في ورشة عمل يمتلكها، أو في ورشة يملكها شخص آخر، أو في مؤسسة أو شركة، ولا يحتاج إلى إعداد مسبق، بل من خلال تدريب قصير⁽⁹⁾.

والمهنة بصفة عامة تشتمل على مجموعة من المعارف العقلية ومجموعة ممارسات وخبرات وتطبيقات تهيكّل المهنة وتضم:

1. توفر الأنشطة والخدمات المفيدة.
2. توافر قدر من المهارات والخبرات الفنية المتخصصة.
3. توافر الإنتاج الفكري المتخصص.
4. وجود قواعد أخلاقية وسلوكية تحكم وتنظم العمل بين أفراد المهنيين وزملائهم.
5. وجود تجمع للعاملين بالمهنة يتحدث باسمها ويدافع عنها.
6. تكون واضحة المعالم ومميزة عن غيرها من المهن⁽¹⁰⁾.

تحتضن المجتمعات كثيراً من المهن كالتطب والمحاماة والقضاء والصحافة وغيرها في سلم المهن، والمنتبغ لموقف المجتمعات من هذه المهن يلحظ أنّ كل مهنة تلتزم بأخلاقيات يؤمن بها أصحابها الذين يعتزون بها، ويسلكون بمقتضاها، ويعملون على ترسيخها وتعميقها لدى المنتمين إليها منطلقين من إيمانهم بأهداف المهنة وأدوارها التي تحقق طموحات المجتمع في التحديث والرقي، وقد اختلفت المجتمعات في موقعها من المهن السائدة في المجتمع في ضوء فلسفتها الاجتماعية وأهدافها التي تجسد مبادئ المهن⁽¹¹⁾.

توجد الأخلاقيات المهنية في قلب التساؤلات التي تطرحها بنية المجتمعات الصناعية، والتي تمتلك مجموعة من الخصائص التي تشرط التساؤلات الأخلاقية، فهذه المجتمعات تستند تاريخياً على ثلاث قوى معيارية متداخلة ومتعارضة: أولاً: الاقتصاد الذي يفرز مجموعة من القيم الخاصة به كالفعلالية والإنتاجية والتنافسية إضافة إلى معقولة اقتصادية يتم وفقها تقويم كل شيء بناء على مفاهيم الكلفة والعرض والطلب والإنتاج والاستهلاك.

ثانياً: التقدم العلمي التكنولوجي الذي يعتمد معقولة من نوع آخر، تعتمد على أساس إجرائي اختباري تمد الاقتصاد بالطرق والوسائل.

ثالثاً: الحق والقانون الذي يحدد المعايير والممنوعات من خلال ضبط وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ ظاهرة تزايد الطابع الاحترافي في دائرة الأشغال والمهن تستدعي أنّ تصنع كل مهنة معايير وقواعد تنظيمية داخلية لضبط وتنظيم الممارسة الداخلية، وتتخذ عدّة أشكال أهمها: قواعد الممارسة الجيدة، وهي قواعد تقنية وآداب مهنية ومدونات أخلاقية تحدد أبرز القيم الخاصة بكل مهنة على حدة، والالتزامات والحقوق⁽¹²⁾.

ب . الحاجة إلى ميثاق أخلاقي للمهنة.

الميثاق الأخلاقي لأي مهنة يضم القواعد المرشدة لممارسة مهنة ما للارتقاء بمثالياتها وتدعيم رسالتها، ورغم أهميته في تحديد الممارسات والأولويات داخل مهنة معينة، إلا أنه لا يمكن فرضه بالإكراه ولكن بالالتزام.

إنَّ الطريقة الوحيدة للحكم على مهنة معينة، هو سلوك أعضاء تلك المهنة إزاءها، والحفاظ على قيم الثقة والاحترام والكفاءة والكرامة، ويجب أن يتميز الميثاق الأخلاقي للمهنة بـ:

1- الاختصار. 2- السهولة والوضوح 3- أن تكون قواعده معقولة ومقبولة عملياً.

4- شاملة. 5- إيجابية. 6- توضح جميع الالتزامات المهنية أمام زملاء المهنة الواحدة، المهنة نفسها المؤسسات التابعين لها، المستفيدين منها، الدولة المجتمع.

ومن خصائص الميثاق الأخلاقي للمهنة:

أ. حماية المهنة والجمهور العام بقواعد أخلاقية تسهل التعامل.

ب . تقديم قواعد أخلاقية تشمل معايير سلوكية.

ج . مرونة القواعد أمام المواقف والأزمات الجديدة.

د . إنشاء لجنة تقصي المخالفات⁽¹³⁾.

غالباً ما تحيل التساؤلات الأخلاقية المطروحة في ميدان أخلاقيات المهنة إلى المشاكل العملية المهنية التي تعترض طريق العاملين داخل نفس المهنة، وذلك مثل المخاطر المرتبطة ببعض الآلات والتقنيات الجديدة، ومسألة المسؤولية الاجتماعية للمهنيين، ونزاهة العمال والحرفيين، وما يرتبط بحفظ السر المهني وعقوبة إفشائه، وتتجاوز الأخلاقيات المهنية هذا الإطار المهني الضيق؛ كي تتساءل خارجه حول الدور الاجتماعي للمهنة وحول مسؤولياتها الاجتماعية ومواقفها من المخاطر المحتملة في إطار مجال ممارستها وعلاقتها بالبيئة، مثلها مثل أخلاقيات الطب والبيولوجيا.

وتتميز الأخلاقيات المهنية بإثارة النقاش والحوار بين ممثلي تخصصات متعدّدة ومختلفة، فالأخلاق والقانون وحقوق الإنسان والاندروبولوجيا على سبيل المثال كلها تتيح توسيع دائرة مناقشة المشاكل المهنية المطروحة من منظور لامركزي بحيث لا ينحصر النقاش في إطار معارف مرتبطة بتخصصات ضيقة، وتوسيع دائرة النقاش هو ما يبرر حضور الفكر الفلسفي فيها.

وعلى المستوى المنهجي يتم التحليل والمعالجة الأخلاقية في هذا الميدان بدراسة حالات خاصة ملموسة، ممّا يتطلّب تزويده بعدة وثائقية، سواء على المستوى التقني، أو غيره من المستويات، ويهدف بذلك إلى تسليط الأضواء على المعضلات الأخلاقية لأجل تقديم سبل معيارية أو حلول فعلية. وتأخذ الأخلاقيات المهنية أيضاً شكل خطابات تتجلى فيما يكتب حولها، وأنشطة مرتبطة بالتكوين الأكاديمي والاختصاصي⁽¹⁴⁾، ومن هذه الأنشطة وقع اختيارنا على أخلاقيات البحث العلمي كنموذج لأخلاقيات المهنة.

رابعاً: أخلاقيات البحث العلمي.

البحث العلمي هو عملية فكرية منظّمة، يقوم بها شخص يسمّى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة، أو مشكلة معينة بإتباع طريقة عملية منطقية؛ بغية الوصول إلى نتائج عملية تسهم في حل بعض المشاكل التي تواجه المجتمع. وأخلاقيات البحث العلمي هي: مجموعة من المبادئ والقيم والتقاليد الأكاديمية التي ينبغي على الباحث التمسك بها عند قيامه بالبحث.

والباحث هو: الشخص الذي يتولى مهمة التقصي عن الحقائق، وجمع النتائج والمعطيات بشأن موضوع معيّن، ونشرها بما يخدم المجتمع⁽¹⁵⁾.

والبحث العلمي أنواع:

أولاً: البحث الأساسي والبحث التطبيقي: في معظم مجالات العلم يمكن أن تصنّف البحوث إلى:

1. البحوث الأساسية: وهي الأنشطة التجريبية أو النظرية التي تمارس أصلاً من أجل اكتساب معارف جديدة، عن الأسس التي تقوم عليها الظواهر والوقائع المشاهدة دون توخي أي تطبيق خاص.

2. البحوث التطبيقية: وهي البحوث الأصلية التي تجرب بغية اكتساب معارف جديدة، وترقى في المقام الأول إلى تحقيق غرض علمي معيّن.

ثانياً: البحث العلمي والبحث التكنولوجي:

ينطلق البحث العلمي من العلم، أمّا التكنولوجي فمن التكنولوجيا، إلا أنّ التداخل والترابط قائم بينهما في الوقت الحاضر، فلم يكن بالإمكان للنظرية الفلكية أن تقوم أبعد من المناقشة الفلسفية دون وجود (التلسكوب) الذي يتم بواسطته مشاهدة أقمار المشتري وكوكب الزهراء... إلخ، فالعلم والتكنولوجيا متعاونان بمعنى أنّ كلاً منهما يضيف قوة للآخر (16).

تعد أخلاقيات العلم والبحث العلمي هي موضوع الساعة، وكلمة إيتيكس Ethics أي فلسفة الأخلاق، أو علم الأخلاق أو الأخلاقيات، جاءت من علم الفلسفة لتضئ السبيل إلى اتخاذ المعيار والقرار في مواقف علمية شائكة خلقياً بدءاً من تداخل خصائص البحث العلمي مع مصالح العالم الشخصية، وانتهاءً بتداخلها مع مقتضيات الأمن القومي، مروراً بتداخلها مع قدسية الحياة وحقوق الإنسان وكرامته، وبالتجريب على البشر والحيوانات، أو بانتهاكات البيئة، أو بالتطبيقات البالغة الخطورة للعلوم البيولوجية والوراثة والموروثات والجينات، وفضاء المعلومات المفتوح، والميزانيات الضخمة لتمويل الأبحاث العلمية.

ويرجع تزايد الاهتمام بأهمية الأخلاقيات في البحث العلمي من قبل العلماء، وأهل السياسة والصناعة والزراعة، لوجود توجهات عديدة ساهمت في هذا الاهتمام المتزايد: 1. تغطّي وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والإنترنت حكايات عن مسائل أخلاقية مثارة في العلم. خاصة في ميادين البحث الطبي، وما يحصل فيها من تجاوزات للحدود الإنسانية والأخلاقية، وخير مثال على ذلك البحث الذي أجري سنة 1930

في مدينة أمريكية تدعى (تاسكيفي) على مجموعة مرضى ذكور سود البشرة، أصيبوا بمرض السفلس، ومنعوا من المعالجة الصحيحة لمعرفة تطور المرض، وذلك بإشراف منظمة الصحة الأمريكية، غير أن الكونغرس الأمريكي أوقف هذه التجربة عام 1972 بعد اكتشاف أمرها، وقد دفع هذا البحث الحكومة الأمريكية إلى تشكيل لجنة خاصة تدرس الناحية الأدبية والأخلاقية للبحوث الطبية، واتخاذ قرار يوجب إعلام الأشخاص موضوع البحث بالتجارب التي ستطبق عليهم⁽¹⁷⁾

2. بحث العلماء والمسئولون في الحكومات، ووثقوا بعض حالات السلوك الأخلاقي السيئ، وإصدار أحكام عليها، وذلك في ميادين كثيرة في البحث العلمي.
3. من الأسباب التي جعلت الأخلاقيات مسألة تلح على الأذهان هو تزايد الاعتماد المتبادل بين العلم والأعمال الحرة والصناعة، وهذا أدى بدوره إلى صراعات أخلاقية بين القيم العلمية وقيم الأعمال الحرة⁽¹⁸⁾.

خامساً: علاقة العلم بالأخلاق:

في إطار التأصيل الفلسفي لعلاقة العلم بالأخلاق تجدر الإشارة إلى رأي البروفسور ليوفيتش في كتابه: (أحاديث في العلم والقيم) الذي يقول فيه: "إن المعرفة العلمية لا تشكل أساساً للقيم، فعالم القيم مستقل، ولا يركز على العلم ولا يحتاج إليه، كذلك فإن عالم القيم لا يحتاج إلى المعرفة العلمية، ولا يتغذى منها... إن مقاصد الإنسان التي تجسد أعماله لا تصدر عن معرفته، بل عن إرادته"⁽¹⁹⁾، ولذلك فهو مؤمن بحقيقة انتماء الإنسان لمرجعياته القيمية مهما كانت المهنة، أو النشاط المجتمعي الذي يمارسه، فالسلوك الأخلاقي في العلم ليس بنابع من كون صاحب السلوك عالماً، بل نابع من إرادة ذلك الشخص للخير أو الشر.
أمام هذا الطرح ينتصب السؤال عن الانحرافات الأخلاقية في العلم وكيفية تفسيرها.

وقبل الإجابة عن هذا السؤال لابد من الإشارة إلى أهمية البحث العلمي وأهدافه.

1. أهمية البحث العلمي:

أ. إنَّه لا يضع سقف للتفكير الإنساني، الذي يشبه كلمة (قف) أمام الباحثين. ب قبول التعامل مع ما هو كائن، والتعرف عليه من أجل اكتشاف أسرارهِ وكسب فوائده.

ج . تسجيل آخر ما توصل إليه الفكر الإنساني في موضوع ما . ويميل البحث العلمي اليوم للتخصص، ومعالجة أدق الجزئيات بالتفصيل ويسلط الضوء على أسبابها وكيفية عملها ونتائجها، ويوازن بين الأمور ليبين صحيحها، ويهدف إلى إبراز حقيقة ما، أو يضع حلاً لمشكلة ما: ثقافية، أو أخلاقية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو يتوصل إلى اكتشاف جديد، أو يطور آلة، أو نظرية معينة، أو يصحح خطأ شائعاً، أو يرد على أفكار معينة⁽²⁰⁾. ويمكن تقسيم أهداف العلم إلى:

1. أهداف العلم المعرفية: وتتضمن أنشطة تقدم في ضوءها المعرفة البشرية، وتتضمن وصفاً دقيقاً للطبيعة، ونظريات وفروضاً تفسيرية متنامية.

2. أهداف العلم العملية: وتتضمن حل مشكلات الهندسة، وفي الطب وفي الاقتصاد، وفي الزراعة، ومجالات أخرى للبحث التطبيقي⁽²¹⁾.

وليس من الضرورة أن يحقق العلم في بعض المجالات هذه الأهداف، فكثير ما ينحرف عنها لينحو منحى غير أخلاقي وصادم في كثير من الأحيان، رغم أن العلماء قد اختلفوا في تسمية هذه الانحرافات الأخلاقية، فذهب البعض إلى اعتبار الانحراف الأخلاقي في العلم شيئاً نادراً وغير ذي دلالة، ولذلك فإنَّ هذه الانحرافات هي أحداث فردية أو شذوذات وخروج عن المألوف. وأبعد من ذلك يفسر البعض هذه الانحرافات وفق نظرية المرض النفسي على اعتبار أن المخالفين للمسلك الأخلاقي هم مختلون عقلياً، ويبررون ذلك بأنَّ الشخص المخبول هو فقط الذي يتصور أنَّه يمكن أن يقترب فعلاً فاضحاً كالانتحال والشذوذ، ثم ينفذ بجلده، في المقابل يرفض ديفيد رزينك في كتابه: (المدخل إلى أخلاقيات العلم) تسمية الأخطاء الأخلاقية

بالشذوذات مؤكداً على ضرورة فضح المخالفين للمسلك الأخلاقي، ويقر بأنَّ الجريمة لا تفيد في العلم، ويأتي توجهه هذا عن كون المنهج العلمي ونظام تحكيم النظراء والطبيعة العامة للبحث العلمي، آلية لتصيد من يخالف القواعد الأخلاقية للعلم⁽²²⁾.

فكان لابد من وجود ضوابط أخلاقية، وقواعد تنظم عملية البحث العلمي، هذه

الضوابط والقواعد نجدها حاضرة بقوة في جميع الأديان التي تحت:

أ. على طلب العلم وعلى القيم العلمية.

ب. عدم الأخذ بالمعارف والخبرات اعتماداً على الظن.

ج. إعمال العقل على طلب الدليل في كل اعتقاد.

د. توجيه العقل إلى التريث وعدم التسرع في إصدار الأحكام.

هـ. عدم نشر ما يعرف قبل دراسة المختصين له والتحقق منه⁽²³⁾.

وإذا كان نجاح البحث العلمي يتوقف على كثير من العوامل والإمكانات البشرية والمادية، فأهم هذه العوامل والإمكانات هم الباحثون العلميون على اختلاف تخصصاتهم وفئاتهم ومستويات إعدادهم وتدريبهم، فالباحث العلمي هو المخطَّط والمنفَّذ والمؤجَّه والمقوم والمنشَّط لجهود عمليات البحث العلمي، والمسخر لنتائجه ومعطياته في خدمة المجتمع وتحقيق تطوره وتقدمه علمياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً⁽²⁴⁾.

إنَّ التقدم في البحث العلمي مرهون بدرجة الانضباطية والالتزام بالقيم الأخلاقية للبحث العلمي من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي السامية، التي تهدف إلى تنمية المجتمع وتحقيق رفاهية الإنسان، بعيداً عن الأهواء الشخصية أو إحداث ضرر لأي طرف من الأطراف، وعلى الرغم من اهتمام كثير من الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بأخلاقيات البحث العلمي فإنَّ بعضهم لا يدرك أبعاد أخلاقيات البحث العلمي، وخطورة انتهاك حرمتها على تقدم البحث، ومن ثم على تنمية المجتمع ودرجة تنافسيته على المستوى الدولي.

ومن بعض السلوكيات غير الأخلاقية في البحث العلمي الأكاديمي نذكر على سبيل المثال:

- 1- السرقة العلمية: كاقْتباس أحد الباحثين لمحتوى إحدى الرسائل بالكامل، باستثناء الإحصاءات التي تم استبدالها في الجداول ببيانات أخرى. أو سرقة أحد البحوث المنشورة سابقاً وإعادة نشرها لغرض الترقية.
- 2- عدم الأمانة العلمية في الإشارة إلى المصادر الأساسية للبحث.
- 3- قيام بعض الأساتذة باستغلال أبحاث رسائل طلاب الدراسات العليا، ونشرها في دوريات علمية⁽²⁵⁾.

نستطيع أن نجمال السلوكيات غير الأخلاقية في البحث العلمي الأكاديمي في مسلك واحد، هو عدم الأمانة العلمية، ولهذا سنتحدث عن الأمانة العلمية باعتبارها من أهم أخلاقيات البحث العلمي بشكل عام، والبحث العلمي الأكاديمي بشكل خاص. في إطار التأسيس للأمانة العلمية وردها لمفهوم الأخلاق، لا بد من الإشارة إلى أصحاب التوجه الفكري الذي يؤمن بعدم وجود مسائل أخلاقية ذات شأن قد تنشأ في العلم، مؤسسين ذلك على نظرتهم للعلم بوصفه (موضوعاً) فهو يدرس وقائع موضوعية مستخدماً مناهج موضوعية، وبالتالي فهو ينتج معرفة مجعماً عليها. وفي المقابل ينظرون للأخلاقيات بوصفها على الجانب الآخر المقابل للموضوعية، فهي تدرس القيم باستخدام مناهج ذاتية، وتتوصل إلى نتائج غير متفق عليها، ولذلك يجب على العلماء -حسب رأيهم- عدم الانشغال بالموضوعات الأخلاقية أثناء ممارسة نشاطهم العلمي. غير أن توجهاً أكثر مصداقية يؤمن بعدم إمكانية هروب العلماء من المواضيع المثارة في المجتمع الذي يعيشون فيه، وبالتالي استيعاب العلم لكل المناقشات الأخلاقية المثارة باعتباره نشاطاً تعاونياً يحدث داخل سياق اجتماعي كبير⁽²⁶⁾.

ولكي تتحقق الأمانة العلمية، كان لا بد من التعليم الأكاديمي للأخلاق فقد ناقش العلماء مسألة تعليم واكتساب أخلاقيات العلم في مرحلة الدراسة، وهنا تثار نقطة

خلافية حول إمكانية اكتساب الأخلاق بعد الفترة الزمنية الخاصة باكتساب القيم، وهي مرحلة الطفولة والشباب التي لا تتعدى سن الثامنة عشر، وهنا تعترضنا عدة آراء: الرأي الأول: يرى عدم إمكانية اكتساب الفرد للأخلاق بعد تخطي هذه المرحلة، وبالتالي فإن ما يكسبه الفرد من الأخلاق بعد دخوله المرحلة الجامعية سيكون يسيراً مقارنة بما اكتسبه من قيم إيجابية أو سلبية قيل ذلك⁽²⁷⁾ الرأي الثاني: يرى أنه بإمكان الناس مواصلة تعلم الأخلاقيات والقدرة على الاستدلال الخلفي طوال الحياة.

الرأي الثالث: يرى أن هناك نوعاً من الأخلاقيات لا يمكن اكتسابها إلا عن طريق ممارسة وظيفة أو مهنة ما، ولذلك يجب أن يشمل التعليم الأخلاقي المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا⁽²⁸⁾.

سادساً: العوامل الرئيسية التي تساهم في الانحرافات الأخلاقية في العلم:

في كتابه: (مدخل إلى أخلاقيات العلم) يشير رزنيك إلى خمسة عوامل رئيسية على النحو التالي:

- 1- يتمثل بكون العلم بالنسبة لمعظم العلماء مهنة، وما يترتب على ذلك من سعي نحو نشر المؤلفات والحصول على وظائف.
- 2- إشكالية التمويل البحثي غير المستقل والمشروط، وبالتالي احتمالية محاباة النتائج وفقاً لمصالح الجهة الممولة.
- 3- المكافآت المالية المرتبطة بالابتكارات البحثية، وبالتالي اعتماد الغاية مبرراً للوسيلة.
- 4- آليات التصحيح الذاتي للعلم، والتي تتمثل بعدم فعالية النظراء في كشف الخداع أو الخطأ، وإهمال الأوراق البحثية لدى المحكمين الذين لا يجدون الوقت لمراجعتها.
- 5- يتعلق بالتربية وإسهامها في تشكيل السلوك غير الأخلاقي للباحثين، لذلك يؤكد على خطورة التعامل مع الانحرافات اللاأخلاقية باعتبارها شذوذات وضرورة التعامل مع كل حالة انحراف أخلاقي بجدية⁽²⁹⁾. لذلك فإن الباحث العلمي في وطننا تقع عليه

مسئوليات أخلاقية يجب أن يتحملها، ويلتزم بها تجاه مجتمعه وأمته، وتجاه البحث العلمي، ومن هذه المسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية:

أ. أن يستهدف من نشاطه البحثي خير مجتمعه ونفعه وخدمة مصالحه وزيادة رصيده المعرفي والتقني، وزيادة إنتاجيته وتحقيق تطوره وتقدمه، والإسهام في حل مشكلاته الثقافية والاجتماعية والسياسية.

ب. أن يختار من الطرق والأساليب والوسائل ما يحقق الأهداف المشروعة والمقبولة خلقياً للعلم والبحث العلمي، وما يتمشى مع القيم الأخلاقية والإنسانية المرغوبة.

ج. أن يراعى القيم السائدة في مجتمعه التي يقرها الدين والعقل والعرف.

د. أن يلتزم بأخلاقيات مهنة البحث العلمي، وبالمبادئ والقواعد الخلقية التي تتضمنها القوانين الأساسية والديساتير الأخلاقية للمؤسسات والمنظمات والجمعيات العلمية والبحثية والقومية والدولية التي ينتمي إليها، مع مراعاة هذه الأخلاقيات في جميع نشاطه المهني والبحثي.

هـ. أن يلتزم الباحث بأخلاقيات البحث العلمي، ويتحلى بالصفات الخلقية والأخلاق العملية التي يتوقف عليها نجاح البحث العلمي وقبول نتائجه والثقة فيه، ومن هذه الأخلاقيات: الموضوعية في جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

و. الحياد الفكري والتجرد من الأهواء، والدقة في التعبير وفي استعمال المصطلحات والمفاهيم في اختيار العينات، وتصميم التجارب العلمية، وبصورة إجمالية تحريي الحقيقة وتصوير الواقع على ما هو عليه، وتقديم فهم للظاهرة موضوع البحث يطابق ما هي عليه في الواقع.

إضافة إلى ما سبق هناك العديد من الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي في البحث العلمي منها: المصداقية والخبرة والسلامة والثقة وسرية المعلومات، وحقوق الحيوان⁽³⁰⁾ الخاضع للتجربة، وسنقف قليلاً عند مبدأ الثقة باعتبار أن الأمانة العلمية تمارس دوراً كبيراً في تطور العلم بما توفره من مبادئ أساسية في البحث العلمي، وباعتبار أن الثقة على رأس هذه المبادئ.

تأتي الثقة على مستويين:

1- ثقة الباحثين بعضهم ببعض: يرتبط هذا المستوى بحقيقة قيام العمل البحثي على أساس تراكم المعرفة والبناء على أساسيات الغير، وهنا تبرز أهمية ثقة الباحث فيما قدمه الذين سبقوه، وتعني الثقة عدم التسليم بالمعرفة السابقة ومحاولة التحقق منها.

2- وهو المستوى الذي تلبية من خلاله الأمانة العلمية الهدف من العلم، وهو المعرفة المتاحة للجميع إسهاماً في الإرث الحضاري والثقافي العام الذي يشكله مجموع الشعب من حرفيين ومزارعين ورجال سياسة وعسكر وأكاديميين⁽³¹⁾

سابعاً: المبادئ الأخلاقية المنفق عليها للبحث العلمي:

ينطوي تحت مفهوم الأمانة العلمية مجموعة من المحاذير التي تشكل عنصر انتهاك الأمانة، أو السلوك العلمي الذي يتمثل في ثلاثة تصنيفات رئيسية: "الغش، الخداع والتضليل، انتهاك حقوق الملكية الفردية"⁽³²⁾ ويشمل الغش أي مساس بسلامة البيانات ودقتها من تلفيق وتزييف، أمّا الخداع والتضليل فيشمل تعمد انتهاك قوانين التحليل المنهجي السليم ومعالجة البيانات والترجمة غير الدقيقة، أمّا انتهاك حقوق الملكية الفردية فيتعلق بانتهاك حق المؤلف، والذي يعد الانتحال أبرز صورته.

إضافة إلى ما سبق هناك (التصرف اللامبالي) المتعلق بالإنسان أو الحيوان كمواضيع اختبار، والذي يعد مكوناً آخر من مكونات عنصر الانتهاك للأمانة العلمية⁽³³⁾.

من هنا دعت الحاجة إلى وجود ضوابط أخلاقية، تمنع وجود مثل هذه الانتهاكات، ولعل من أهم الضوابط الأخلاقية المنفق عليها ما جاء في إعلان هلسنكي 1983 والاتحاد العالمي للأخلاقيات من مبادئ أخلاقية تتمثل في:

1- احترام الأشخاص: احترام استقلال ذوي الأهلية، وحماية غير القادرين على ذلك الاستقلال.

2. المنفعة (واجب فعل الخير).

3. عدم الإضرار (واجب الامتناع عن إحداث الضرر).

4. العدالة.

ومن الأمثلة على انتهاك الضوابط الأخلاقية السابقة، ما حدث بالنسبة لأمراض الإيدز، فقد أجريت هذه الأبحاث على مرضى الدول الأفريقية الفقيرة، وعندما أصبح العلاج متاحاً نتيجة لهذه الأبحاث، لم يستفد منه مرضى الدول الفقيرة؛ لأنه باهظ الثمن، واستفادت منه الدول الغنية فقط.

أمّا مسؤولية مراعاة الأخلاقيات في البحث العلمي فهي تقع على:

أولاً: الباحث الذي يتحمل المسؤولية الكاملة.

ثانياً: مؤسسات البحث العلمي، فهي مسئولة عن البحوث التي تجرى بها، ولا بد من وجود لجان أخلاقية للمراقبة.

ثالثاً: محررو المجالات العلمية، لا بد من أن يرفق بالبحث موافقة لجنة الأخلاقيات بالمؤسسات العلمية.

رابعاً: وكالات التمويل والمنظمات، فلا يجب التمويل إلا بعد تقديم ضمانات مراقبة المبادئ الأخلاقية للبحث.

ولمراعاة هذه المبادئ، لا بد من تشكيل لجان الأخلاقيات، فعلى سبيل المثال: فإنّ الاتحاد العالمي للبحوث الطبية سنة 1982 أوصى بأنّ تلك اللجان يمكن أن تضم أطباء ورجال فقه وقانون وأخلاقيات وعلماء اجتماع وأخصائيين صحة وتمريض وطرق البحث العلمي، ويفضّل أن يوجد عضواً في المجتمع الذي سيجري فيه البحث ممثلاً عنه.

أمّا عن آليات مراقبة أخلاقيات البحث العلمي فهي:

1. التنشئة الاجتماعية هي الآلية الأساسية لنقل أخلاقيات البحث العلمي، وثقافة العلم بشكل عام.

2. تشديد العقوبات على الانحرافات العلمية مثل السرقة العلمية.

3. وضع ضوابط صارمة لنظم الترقيّة في المؤسسات الأكاديمية.

4. وضع ضوابط للنشر العلمي، والعمل على تحسين ثقافة النشر العلمي⁽³⁴⁾.

من مهام الفكر الأخلاقي الجديد الذي تطرحه الأخلاقيات التطبيقية كما تشير الدراسات الحديثة: توسيع مجال مفهوم حقوق الإنسان، وإعادة صياغة معاني مفاهيم الحرية والواجب والمسئولية في ميادين البحث العلمي، ولاسيما البحوث الطبية حتى لا تنته العلوم عن منهج حماية الإنسان في كرامته ووجوده، وفي طبيعته وبيئته، وهناك إشارات واضحة على أنّ تلك المحاولات بتساؤلاتها الجديدة حول معنى الحياة والمصير والإنسانية والقيم التي عاشت عليها حتى الآن ستتغش الفكر الفلسفي المعاصر، وتعمق أبعاده وتفتح أمامه آفاقاً جديدة. فلم ينحصر دور الفلاسفة المعاصرين في إعداد الفكر الأخلاقي الجديد بأدوات اشتغاله وتأمله في العضلات التي تطرحها الممارسة الطبية والبيولوجية. بل ساهموا في إغناء الحوار الذي يدور في ميادين علوم الحياة، بين تيارات ونزعات يمكن أن نقدم كنموذج لها الحوار الذي يدور بين النزعة العقلانية الإنسانية الجديدة (الكانطية الجديدة)، وبين النزعة العلمية أو البيكونية الجديدة: حوار يدور حول الطبيعة الإنسانية وما يمكن أن يلحقها من تغيير، ومصير الجنس البشري الذي ترى النزعة الأولى أنه مهدد بالانقراض، وعلينا لتلافي ذلك أن تخضع الأبحاث العلمية ولاسيما في ميادين الطب والبيولوجيا لقواعد أخلاقية وقانونية، تقوم على أساس مبادئ حقوق الإنسان، وترى النزعة الثانية أننا لا نسير نحو الانقراض، بل نقرب بفضل ثورة الطب والبيولوجيا من مرحلة تطور نوعية، هي مرحلة إنسان أعلى له قدرات بيولوجية وعقلية، تتجاوز تلك الموجودة حالياً. ولذلك تفضل النزعة العقلانية الإنسانية الحيطه والحذر، مؤكدة على ضرورة أن يلجم العلم والتقنية بلجام القانون والأخلاق وحقوق الإنسان⁽³⁵⁾.

الخاتمة:

من كل ما سبق يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

1- تبشر (الأخلاقيات التطبيقية) بحقبة فلسفية جديدة تتسجم مع عصر المعلومات الذي أفسح المجال لجماعات البحث والحوار والتفكير الجماعي في ظل تكامل المعارف والتخصصات. ففي مقابل تراجع الفكر الفلسفي النسقي، واصلت العلوم

والتكنولوجيا تطورها النوعي المتسارع، وأصبحت الاكتشافات العلمية والإنجازات التكنولوجية تستحوذ على اهتمام الفلاسفة والمفكرين بشكل عام، لدرجة أصبح يستحيل معها في الوقت الراهن على الفيلسوف أن يفكر بعيداً عن تلك الاكتشافات العلمية، والإنجازات التكنولوجية، هذا الوضع هو الذي جعل المهتمين بمستقبل الفكر الفلسفي، يعتقدون أنّ تجديده سيتم في مجال الأخلاقيات التطبيقية.

2. إنّ الضمير المهني تجاوب جماعي بقدر ما هو رقيب فردي، وقوامه التطلع الدائم إلى الأخلاق في العمل وإتقانه في وسط اجتماعي، وأنّ آداب وأخلاقيات المهنة أمر ينبغي أن يقدم على ما عداه، باعتبار أنّ مجموعة المهن في المجتمع هي الأداة المنفذة لأهداف وتطلعات الأفراد، الأمر الذي يتطلب حتمية أخلاق وآداب لهذه المهن على اختلافها، والبحث العلمي من أرقى المهن في المجتمع، ولهذا لا بد من وجود ميثاق شرف للمهنة يحدد الضوابط لخطوات البحث العلمي.

3- إنّ مبادئ أخلاقيات البحث العلمي تركز على قيمتين هما: العمل الإيجابي وتجنب الضرر، وهاتان القيمتان يجب أن تكونا ركيزتي الاعتبار الأخلاقية خلال عملية البحث.

المقترحات:

تقترح الباحثة تعزيز مفهوم أخلاقيات البحث العلمي من خلال السعي الجاد لإيجاد الأنظمة والأدلة التي تؤسس للممارسات الصحيحة، وتحرم انتهاكات القيم الأخلاقية للبحث العلمي من أبسط مستويات التعليم وحتى المستويات العلمية العليا.

هوامش البحث ومراجعته:

- (1) مختار الصحاح، مادة خلق.
- (2) ماجد بن ناصر بن خلفاني المحروقي، أخلاقيات المهنة مفهومها وأهميتها، سلطنة عمان، وزارة التربية والتعليم، 2009، ص5.
- (3) ناهدة البقصي: الهندسة الوراثية والأخلاق، عالم المعرفة، الكويت، ص56.

- (4) رفعت المحمد: الأخلاق والحضارة، شبكة النبا المعلوماتية مجلة النبان العدد 64، رمضان 1422: www.annabaa.org
- (5) إلبرت شفيتزر: فلسفة الحضارة، تر: د. عبد الرحمن بدوي مراجعة: د. زكي نجيب محمود، دار الأندلس، ص 62.
- (6) د. عمر أبو فتاس: الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم، مجلة الإحياء، مجلة محكمة تعني بالشأن الشرعي والفكري تصدر عن الرابطة المحمدية للعلماء. www.alihyaa.ma
- (7) المرجع نفسه.
- (8) المرجع نفسه.
- (9) ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي: أخلاقيات المهنة، مفهومها وأهميتها، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.
- (10) هند علوي: الحاجة إلى أخلاقيات مهنة الأرشيف، دورية إلكترونية فصلية محكمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات العدد (13)، 2007، www.cybrariansjournal .
- (11) المرجع نفسه، ص 3.
- (12) د. عمر أبو فتاس: الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم، مرجع سبق ذكره.
- (13) هند علوي: الحاجة إلى أخلاقيات مهنة الأرشيف، مرجع سبق ذكره.
- (14) د. عمر أبو فتاس: الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم، مرجع سبق ذكره.
- (15) أخلاقيات البحث العلمي: ندوة علمية عقدت في جامعة الأنبار، العراق، 2013، منشورة على الموقع الإلكتروني www.uoanbar.edu.ig
- (16) أخلاقيات البحث العلمي، جامعة عين شمس، كلية التربية، وحدة الجودة، 2010، ص 4، 5.
- (17) د. عماد حمودة: الإنسان والأخلاق والقرن الواحد والعشرون، منتدى الفكر والثقافة ، 1996، ص 39، 40.

- (18) المرجع نفسه، ص 4، 5.
- (19) لبيوفيتش: أحاديث في العلم والقيم، السلسلة العلمية المترجمة، ت: سلمان ناطور، عادل مناع، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ص 15.
- (20) الباحث ومواصفات البحث، دورة البحث العلمي، مادة منشورة على الموقع www.PALDF.net
- (21) أخلاقيات البحث العلمي، جامعة عين شمس، مرجع سبق ذكره.
- (22) د. رزينك: المدخل إلى أخلاقيات العلم، ت: عبد النور عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، العدد (316)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 87-89.
- (23) عبد الله شطريط، محمد اسبيتان: أخلاقيات البحث العلمي www.slideshare.net
- (24) محمد حسنين محمود: أهمية أخلاقيات البحث العلمي، 2013، موقع رسالة الجامعة www.risalat-al-jameah
- (25) د. رشود الخريف: أخلاقيات البحث العلمي: الغائب الحاضر، مجلة الاقتصادية، العدد 1731، 20 أبريل 2013، منشورة على الموقع: www.alegt.com/2013/04/20/article-748851/html.
- (26) المرجع نفسه، ص 18.
- (27) المرجع نفسه، ص 15، 16.
- (28) المرجع نفسه، ص 19.
- (29) المرجع نفسه، ص 18.
- (30) محمد حسنين محمود: أهمية أخلاقيات البحث العلمي، مرجع سبق ذكره.
- (31) درنت بيتر: الأمانة العلمية: التحديات في سبيل إحقاقها وكيفية التصدي لها، ت: أمجد جيموخة وفيريوك، عمان، الجمعية العلمية الملكية، 2005، ص 53-64.

- (32) درنت بيتر: الأمانة العلمية، مرجع سبق ذكره، ص 55-64.
- (33) المرجع نفسه، ص 18.
- (34) المرجع السابق نفسه.
- (35) د. عمر أبو فتاس، الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم، مرجع سبق ذكره.